بلا حماية
الشباب في مرحلة ما بعد الصراع في بوروندي

لطالما ابتُليت بوروندي بموجات متعاقبة من العنف الشديد. وقد شهدت الدولة بعد حصولها على استقلالها من بلجيكا في العام ١٩٦٢، الكثير من الفترات تفشى فيها العنف الجماعي وذلك في الأعوام ١٩٦٥، و١٩٧٢، و١٩٨٨، و١٩٩١، و١٩٩٣، الأمر الذي أدى إلى مقتل عشرات الألوف من الناس، وتشرد ملايين آخرين بالإضافة إلى استمرار الشعور بعدم الثقة والخوف. وكل هذه الحلقات كانت متجذرة في الأصل من الشكاوى والخلافات القديمة على السلطة والموارد التي لم تُحل، كما أنها عكست أيضاً المشهد السياسي التي استُغلت فيه الانقسامات العرقية لحشد السكان للانخراط في العنف الشديد.

على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في برونودي منذ أكثر من عقد من الزمن، ما زالت الدولة متأثرة بانعدام الأمن الشديد

على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في بوروندي منذ أكثر من عقد من الزمن، إلا أن البلاد ما زالت متأثرة بانعدام الأمن الشديد بسبب استمرار الظروف التي أدت اندلاع الصراع المسلح كالفقر والبطالة وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساحة السياسية الضيقة. وقد استمر الضعف الهيكلي على الرغم من استثمار الجهات الفاعلة الدولية في مجالات المساعدات والتنمية وحفظ السلام وبناء السلام وإصلاح قطاع الأمن خلال العقدين السابقين.

ويواجه الشباب، على وجه الخصوص، تحديات تتمثل في انعدام الأمن. فقد عاش الشباب جزءاً كبيراً من حياتهم في ظروف يسودها العنف والصراع والكثير من المصاعب والخسارات كوفاة الأهل أو أعضاء العائلة المقربين بالإضافة إلى التشرد وخسارة الأراضي ونهب الممتلكات والمرض وتعطيل المدارس وغياب الخدمات الأساسية الأخرى. ولا يزال البوروندیون الشباب يعانون في مرحلة ما بعد الصراع من عدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية وانعدام الأمن الغذائي وتحديات كبيرة في الحصول على عمل مربح.

ولمواجهة هذه المحن، يبذل البوروندیون قصارى جهودهم للتأقلم - وإن بدرجات متفاوتة – مستخدمين تكتيكات مختلفة تساعدهم في الحصول على الموارد لضمان بقائهم على المدى القصير. ولكن هذه التكتيكات قد تزيد من تعرضهم للخطر، حيث يسعى الكثير من الشباب إلى الحصول على الدعم المادي والحماية من خلال الرعاية السياسية. وبالمقارنة مع السابقة التاريخية في قيام النخبة السياسية بتكليف الشباب بتنفيذ أعمال عنف وتخويف في بوروندي، تمثل تعبئة أعداد كبيرة من الشباب في الحكومة أو أجنحة الشباب في الأحزاب المعارضة حالياً خطراً متزايداً لتصاعد العنف المسلح.

شابة تعمل في الحقول محافظة سيبيتوكي، شمال برونودي، آذار ٢٠١٠.© ثيري بريزيلون/ غودونغ/ كوبريس

أعضاء الإمبونيراكور يسيرون في ملعب غيتيغا، بوروندي، أيلول ٢٠١٤. ©دامين روليت

البوروندبون الشباب يعتمدون استراتيجيات للتأقلم عالية الخطورة، بما فيها تلك التي تؤدي إلى الانخراط في العنف المسلح.

يستعرض هذا الفصل قدرات الشباب البروندي والظروف التي يعيشون فيها، كما يبين مدى تأثير السنوات الطويلة من العنف والفقر على عوامل الوقاية التي كانت ستقي الشباب من المشاركة في أنشطة العنف. كما يدرس العلاقة بين العنف المسلح و الشدائد والطرق التي من خلالها يستطيع الشباب التأقلم مع التحديات اليومية من أجل البقاء. ويستند الفصل إلى دراسة ميدانية أُجريت على ما يقارب ٥٠٠ شاب بوروني خلال الأعوام بين ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

وتتضمن نتائج الفصل الرئيسية ما يلي:

- ما زال خطر انخراط الشباب في العنف المسلح في بوروندي قائماً، وذلك بسبب انتشار الفقر، والنزاعات حول الأراضي، وتلاعب الأحزاب السياسية، وتوفر السلاح من عصر الحرب الأهلية
- مع غياب الدعم الأسري، يعتمد البوروندبون الشباب استراتيجيات تأقلم عالية الخطورة بما فيها تلك التي تؤدي إلى انخراطهم في العنف المسلح.
- أهملت مشاريع المساعدة الدولية في بوروندي في الفترة ما بعد الصراع تقديم الدعم إلى الشباب الذين هم أكثر عرضة لخطر الانخراط في أعمال العنف
- تلعب السياسات القائمة على الأحزاب المحلية والوطنية دوراً كبيراً في إثارة واستدامة العنف لدى الشباب في بوروندي. فبالنسبة إلى الكثير من الشباب، يمثل الانضمام إلى أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية أكثر تكتيكات التأقلم سهولة وفاعلية على المدى القصير، ولكن أخطرها على المدى الطويل.
- يؤدي توفير الفرص إلى الشباب في الحصول على دخل وضمان رزقهم إلى تحسين آفاقهم كثيراً، وبالتالي يقلل من تبنيهم لتكتيكات التأقلم العالية الخطورة.

ولدراسة موضوع تأقلم الشباب مع العنف المنتشر، يجب أن تتم الدراسة من المنظور القصير الأمد والمنظور الطويل الأمد مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تعقيد عملية التأقلم التي قد لا يمكن قياس نتائجها إلا بعد مرور عدة سنوات. ولكن للحد من أضرار العنف المسلح، على القادة الحكوميين وصناع القرارات والممارسين أن يضعوا من ضمن أولوياتهم مسألة تحسين الفرص للشباب. ومن أجل إحداث التغيير على حياة الشباب البوروندبون، لا بد من وجود الاهتمام، والإرادة السياسية والاستخدام الفعال للأموال الموجودة. وبالرغم من أن بوروندي ليست الدولة الوحيدة التي تواجه تحديات تنموية، ولكن تاريخ الدولة المختلف يجعل من معالجة الوضع المزري للشباب أمراً ملحاً.